

## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٥٣

الأربعاء ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد رايموندو غونزاليز (شيلي)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٠٥

الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية. هل ستتناول البند الخامس. أم أنك ستتناول شيئاً آخر.

في هذه الحالة، ربما أنا لم ادرك طلبك هذا، أعطيك الكلمة على أية حال.

السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، إن أنشطة المنظمات الدولية بشأن قانون الفضاء مسألة غاية في الأهمية وأسهمت كثيراً إسهاماً كبيراً في تطوير هذه المسائل، وإن الكثير من الأنشطة تعتمد على التعاون الإقليمي والعالمي، وأن هذا التعاون قد دعم قدرة الأفراد بالدول وذلك للنهوض بأنشطة الفضاء وتكنولوجياته. والمنظمات الدولية لها دورٌ غاية في الأهمية في دعم الإطار القانوني المنطبق على أنشطة الفضاء.

ولتفكر في الخطوات التي يمكن أن تتخذها للتشجيع الأعضاء وذلك للالتزام بالمعاهدات الأربع الأساسية بحيث يتم دعم أنشطة المنظمات الدولية في إطار هذه المعاهدات سالفة الذكر.

الرئيس: أعلن عن افتتاح الاجتماع الثالث والخمسين بعد المئة السابعة من اجتماعات اللجنة الفرعية القانونية المتفرعة عن لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وسنواصل دراسة البند الرابع. وحتى الآن ليس لدي أي متحدث حول البند الرابع. فهل من راغب في تناول الكلمة بشأن البند الرابع؟ أو لديكم أي تعليق عليه؟ لا.

الفريق العامل حول البند الرابع سوف يعقد اجتماعه برئاسة السيد كاسابوغلو من اليونان.

إذاً سنرفع هذه الجلسة. ونعطي الصولجان للفريق العامل الرابع.

الأمانة طلبت ... إذاً نواصل ... بما أن رئيس الفريق العامل ليس موجود نواصل دراسة البند الخامس. وأود أن أعطي

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.07-84786 (A)

\* 0784786 \*

فالمسألة ربما غفوة من ناحيتي أنا شخصيتي استمعنا إلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن البند الخامس على أية حال.

الفريق العامل المعني بالبند الرابع لم يتم دعوته إلى حد الآن، ولذا فإنه بإمكاننا أن نستمع إلى أي بيانات ترونها ذات أهمية. لك الكلمة.

السيد أ. راي-كوردوبا (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): أشكر يا سيادة الرئيس، فقط وددت أن أشير وبإيجاز إلى جانب عام عن وضع وتطبيق معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي.

المعاهدات الخمس، السيد الرئيس، كما يقال في الأرجنتين، ظل الهدف هو تسخين الأمور، إن صح التعبير، كما يقولون في الأرجنتين. ولكن أنا تابعت الإجراءات والمداولات بشأن هذا البند. وأظن أنه هناك قدر كبير من الحكمة لتشكيل فريق عامل ليتابع هذه المسألة، مسألة الوضع الخاص بمعاهدة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالفضاء الخارجي. فهذا البند قد بزغ حينما قامت اللجنة الفرعية القانونية، منذ ست سنوات تقريباً، حينما كانت اللجنة القانونية لديها [يتعذر سماعها؟] موضوعات كثيرة للدراسة. وحينما ناقشنا بنود جديدة فإن هذا البند قد طرح من ضمن البنود الجديدة، وكان هناك إشارة بطبيعة الحال إلى الانضمام على هذه المعاهدات والتوقيع عليها والمصادقة عليها.

على أية حال، المسألة ربما تكتسي طابعاً شكلياً. بمعنى أننا ندرس التقدم بالنسبة لمسألة المصادقة على هذه المعاهدات.

تعرفون سيادة الرئيس أننا مع الأستاذ كوبال من الجمهورية التشيكية وكذلك بعض الشخصيات عملنا هنا لفترة طويلة، فأنا أعمل هنا منذ خمس وعشرين عاماً في هذا البند، في ذلك الوقت منذ خمس وعشرين عاماً، كنا نحاول أن نضع [يتعذر سماعها؟] الأولى لقانون الفضاء وصغنا مشروع المعاهدات ومشروع المبادئ والذي تم تحليلها بعد ذلك ومراجعتها من جانب الجمعية العامة. وتطرقنا إلى الطاقة النووية ومصادر القدرة النووية وتطرقنا إلى الاستشعار عن بعد وإلى آخره. هذه كانت الفترة التي عكفت فيها اللجنة القانونية الفرعية على هذا القانون. وربما ترون أن ما لدينا يكفي ولنا حاجة إلى أن نزيد إليه، وأظن أن... ومن المحتمل أن تكون هناك أمور جديدة

ومعاهدات الفضاء الخارجي قد صيغت مع الأخذ بالحسبان إمكانية أن تقوم المنظمات الدولية بأنشطة فضائية وبعض الآليات... لديها آليات ومناهج تمكن المنظمات الحكومية الدولية أن تقوم هذا في إطار المعاهدات. وهناك اتفاقية الإنقاذ واتفاقية المسؤولية والتي تتضمن أحكاماً تتعلق بالمنظمات الحكومية الدولية وكذلك [يتعذر سماعها؟] على معاهدة الفضاء الخارجي. وهناك بعض المنظمات الحكومية الدولية الهامة التي لا تعمل في إطار المعاهدات، إلا أنه عدد من أعضائها ليس طرفاً في معاهدة الفضاء الخارجي أو لمعاهدة العودة أو معاهدة المسؤولية أو معاهدة التسجيل.

وبما أن الإطار الذي تضعه اتفاقية المسؤولية واتفاقية الإنقاذ والاتفاقيات الأخرى هي بمثابة إطار هام للقيام بالأنشطة الفضائية العالمية فإنه من [المستصوب؟] للمنظمات الدولية أن تقوم بأنشطتها الفضائية وذلك تحت غطاء هذه الصكوك الهامة والرئيسية. ونأمل أن المنظمات الحكومية الدولية التي تقوم بأنشطة الفضاء سوف تفكر في اتخاذ خطوات لتجعل أنشطتها في إطار وتحت رعاية هذه الاتفاقيات.

وإذا ما فعلت هذا فهي يمكن أن تقدم تحسناً كبيراً [يتعذر سماعها؟] فعالية مع تنفيذ معاهدات الفضاء الخارجي. وأشكر سيادة الرئيس.

الرئيس: لك جزيل الشكر السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. على بيانه بشأن البند الخامس.

هل يود ممثل كولومبيا أن يتحدث؟ تفضل، هل تتحدث عن البند الرابع؟

السيد أ. راي-كوردوبا (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): قبل أن أبدي تعليماً مقتضياً يا سيادة الرئيس، هل نحن نتحدث عن أنشطة المنظمات الدولية في البند الرابع؟ وتطبيق معاهدات الأمم المتحدة الخمس؟ هذا ما استمعنا إليه من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يشير إلى تطبيق المعاهدات الخمس، هل نحن ما زلنا نتناول هذا البند؟ وإذا ما كنا نتناوله هل بإمكانني أن أتقدم ببياني؟

الرئيس: بطبيعة الحال بإمكانك أن تتحدث، وسوف نكون أذناً صاغية لك، هذه مسألة إجرائية على أية حال.

القانونية قد تطورت، ولكننا إذا قرأنا بالتفصيل كل هذه المعاهدات فإنه يتبين لنا أن المادة الحادية عشر من معاهدة القمر والفقرة الفرعية الخامسة التي تقول بأن الدول الأطراف تتعهد بإنشاء نظام دولي بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك لتنظيم ارتياد [؟يتعذر سماعها؟] كالقمر [؟يتعذر سماعها؟] وهذا الحكم ينبغي أن يتم وفقاً للمادة الخامسة عشر من هذه الاتفاقية. وحينما نعود إلى المادة الثامنة عشر نراها تقول أنه بعد عشر سنوات من السريان لهذه المعاهدة. على أية حال [؟يتعذر سماعها؟] عشر سنوات، وأنا أقول إذاً مسألة استعراض الاتفاقية ينبغي أن يتم إدراجها في الجدول المؤقت للعمل في الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك من أجل النظر في التطبيقات السابقة للمعاهدات. ولماذا يتم مراجعتها وقد أورد أنه يمكن للمرء أن يدرس الوضع الحالي وليس فقط بالنسبة للشكل أو المسائل الشكلية [؟يتعذر سماعها؟] ما تم المصادقة عليه ولكن إن المعاهدة ربما تعمل بشكل طيب ويتم تنفيذها بشكل طيب ولكن يكون هناك حاجة إلى لمسات بسيطة أو بعض الحذوفات البسيطة التي ينبغي أن تتم. وهذا لا يحول بيننا وبين دراسة المسائل الجوهرية، ليست فقط مسألة الإحصاءات إنما بالنسبة لعدد الدول التي صادقت على الاتفاقية وعدد الدول التي لم تصادق وإلى آخره، وأي البلدان قد صادق وأيها قد امتنع، وهذا قد خطر ببالي حينما تم الإشارة إلى معاهدة القمر ولكن هناك معاهدة أخرى غاية في الأهمية وتتعلق بالمسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسببها الأجسام الفضائية. وبالعودة إلى المادة ٢٦ فإنه نص على أنه بعد عشر سنوات من سريان هذه الاتفاقية، فإن مسألة استعراض الاتفاقية هذه سوف يتم إدراجها في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك من أجل النظر لكي تبحث في ضوء تطبيق الاتفاقيات خلال الفترة المنصرمة، فيما إذا كان من اللازم إعادة النظر فيها. ولكن في أي وقت بعد انقضاء خمس سنوات على انعقاد هذه الاتفاقية عقب مؤتمر الدول الأطراف وإلى آخره. إذاً المعاهدة تقول أنه ينبغي أن [؟يتعذر سماعها؟] علينا نحن وإذا كانت الاتفاقية تنفذ بشكل طيب أم لا ويتم دراستها والبحث فيها والبت فيها وهلم جرى.

أضف إلى هذا اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي في المادة العاشرة تقول، بعد عشر سنوات، بعد سريان هذه الاتفاقية، فإن هذا سوف يتم إدراجه في جدول الأعمال [؟يتعذر سماعها؟] وذلك لكي يتم البحث في دور تطبيق الاتفاقية خلال الفترة المنصرمة فيما إذا كانت تحتاج إلى تنقيح، تحتاج إلى تنقيح؟ إذا ما اقترحه أو ما أقوله هو أن [؟يتعذر

كثيرة يمكن أن نتدارسها في إطار المعاهدات التي تم الإشارة إليها هنا في اللجنة الفرعية. وأظن أن اللجنة الفرعية القانونية ينبغي أن تكون بمثابة البوتقة التي تكون حاوية لهذا القانون. وينبغي أن تكون مصدراً لقانون الفضاء. وهذا القانون ينبغي أن ينبع منا نحن، ونحن هنا لم نفتح باب المشاكل عندما نقول أي بنود جديدة يمكن أن يتم مراجعتها أو تغييرها، أنا لا أقول هذا على الإطلاق، ولكنني أظن التطورات التكنولوجية وتطورات العلم، قد أوجدت واقعاً جديداً يتطلب تحليلاً وتمحيصاً في هذه اللجنة الفرعية القانونية وذلك لكي يواكب القانون هذه التطورات التكنولوجية الجديدة. والتطورات الجديدة في علمنا الحالي كالثورة في الاتصالات ومسألة المدار القريب من الأرض ومسائل أخرى كثيرة. وأنا لا أستفيض فيها بشكل جامع مانع.

أياً كان الأمر، نحن لا نحاول أن نخرج بند جديد أو نخترع بنداً جديداً ليس هذا، فهذه أمور ربما لا تفكر فيها اللجنة فحسب ولكنها تفكر فيها وتمعن فيها وتتقدم باقتراح بشأنها وذلك في ضوء التطورات الحديثة التي وقعت، والتي قد تفضي إلى سن قانون جديد أو وضع معاهدة جديدة. هذا شيء.

أما الشيء الآخر فإن هناك بعض الأشياء في المعاهدات التي تم التوقيع عليها والمصادقة عليها وإلى آخره، ونعرف من الذي صادق ومن الذي وقع ومن الذي لم يوقع. أنا على أية حال شعرت بأنه علي أن أقدم هذا البيان بعد الحوار الذي حدث أمس بين كبار العلماء الذين اجتمعنا إليهم أمس وممثل هولندا قد أشار إلى اتفاقية القمر. وبعد أن استمعنا إلى الخبير القانوني الذي كان على المنصة واستمعنا إلى تعليقات هولندا عن معاهدة القمر، وأظن أن هذا أمر هام وربما للجنة قد تغاضت عن بعض الأمور التي علينا أن نتدارسها في المعاهدة. ويبدو لي أن هناك بعض الموضوعات والولايات التي ينبغي أن تطرح مرة أخرى على بساط البحث.

مرة أخرى أنا لا أفتح باب المشاكل ولكنني فقط أشير إلى كل المعاهدات الدولية. وأنا أعرف ما حدث حينما توصلنا إلى هذه المعاهدات، وهذا شيء جميل لتطوير قانون الفضائي ككل. وهذا أنا أشيد به كل الإشادة ولكنني فقط أسرد بعض الأمثلة فلو أننا تطرقنا إلى ما طرحه هولندا حيث أشارت إلى معاهدة القمر، وقالت إن أحد المشكلات الخاصة بالتصديق هي بعض الأحكام التي تشير إلى الإرث المشترك للبشرية والمصدر الطبيعي وهلم جرى. وأنه هناك مفهوم جديد بالنسبة لفهمنا للإرث المشترك للبشرية وما يتصل به من موضوعات. فالقواعد القانونية والمفاهيم

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٦ أي منذ إحدى عشر عاماً مضت لم يتم منذ ذلك الحين أي شيء على الإطلاق.

ولدي رأي بأننا قد أحرزنا تقدماً، وهذا من خلال روح المفاوضات التي خضناها من سنتين وهناك عدد من العناصر مطروحة على بساط البحث، وهناك عملٌ هام سوف يقوم به الأستاذ كوبال غداً، إن شاء الله، ألا وهو تجميع وتوحيد الاقتراحات والمبادرات التي قدمتها مختلف الوفود وإضفاء الدينامية على هذه الاقتراحات التي تتناول مختلف الموضوعات التي تم طرحها على بساط البحث، وأظن أن هناك ٧٣ عضواً حاضراً الآن، وهناك مجموعات مختلفة على أساس الثقافات المختلفة وعلى أساس التقاليد. ولا ننسى أننا داخل منظومة الأمم المتحدة حيث يدور الكثير، وعلينا الآن أن نجسد حقاً بعض هذه المفاهيم.

على أية حال كنت أقول أن هناك جانب إيجابي نسبياً، بالإضافة إلى أنه هناك تطور تكنولوجي واضح الانترنت والسواتل والمعلوماتية، وكل البيانات التي نحصل عليها من سواتل رصد الأرض وتأثير ذلك على عدد من المبادئ. كل هذه العناصر يمكن إما أن نوافق عليها أو أن نعترض عليها، البعض يقول علينا أن ننظم كل هذه العناصر والبعض الآخر قد يقول لسننا بحاجة إلى تنظيمها.

أود أن أعطي الكلمة الآن لأندريه لا؟ ستعرضون لمسألة المعاهدات وبعد ذلك ربما تجيبون على ما أثاره وفد كولومبيا والتساؤلات التي طرحت. تفضل.

**السيد أ. تيريوخوف** (المستشار القانوني) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً. الأمر غير واضح تماماً بالنسبة لي، ما الذي ترغب في أن أسويه وأن أحله الآن؟ شكراً سيادة الرئيس أتردد بعض الشيء كعضو في الأمانة أن أدخل في مناقشة مضمونية، حتى وإن كانت مناقشة شيقة للغاية جرت في هذه القاعة، إلا أنه، حيث أن السيد مندوب كولومبيا قد أشار إلى المادة التاسعة عشرة من اتفاق القمر والتي تنص على أنه بعد عشرة أعوام يتم استعراض ذلك، ويوضع ذلك على جدول أعمال الجمعية العامة. كما تعرفون هذا الاتفاق دخل حيز النفاذ تموز/يوليو ١٩٩٤ وبعد عشر سنوات من دخوله حيز النفاذ أثيرت بالفعل مسألة استعراض هذا الاتفاق ووضع ذلك على جدول أعمال الجمعية العامة في شكل مذكرة قدمها الأمين العام للجمعية العامة. ولكن إن لم تخني الذاكرة، أعتقد حينها هذا الموضوع لم يثر نقاشاً مستفيضاً، ونص القرار لا أتذكره حرفياً

سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] [؟يتعذر سماعها؟] استعراضاً إذا ما ما كانت هذه الاتفاقية سيتم تطبيقها بشكل مناسب أم لا.

وبهذا سوف نعود إلى اللجنة الفرعية القانونية وإلى عملية تنقيح قانون الفضاء واستيفاء الاتفاقيات التي تسري بالفعل وتحديثها.

أكرر، التكنولوجيات الجديدة قد تؤدي إلى بنود جديدة تطرح بصدد البحث هنا. إذاً أنا فقط أقول إننا في الفريق العامل سوف ندرس كيفية المصادقة وهذا يمكن أن يتم من خلال مكتب شؤون الفضاء الخارجي والمدير، وينبغي أن لا ننسى العمل الذي ينبغي أن يقدم لهذه اللجنة الفرعية حينما تم وفقاً لأحكام تشكيلها، فينبغي أن نجمع المتخصصين العلميين والتقنيين لدراسة هذه الموضوعات هنا في هذه اللجنة. وقد أنشأنا لجنيتنا الفرعيتين القانونية والعلمية لدراسة دخانيق هذه المسألة بحيث نستفيد من ما هو موجود ونعرف ما هو مطلوب. إذاً علينا أن لا ننسى أنه حينما شكلنا الفريق العامل أو لجنة فرعية فإنه كان الهدف هو القيام بشيء معين، وهو القيام بالأشياء التي يتم استعراضها بعد ذلك من جانب الدبلوماسيين وكبار الموظفين في الأمم المتحدة. ولكنني أتساءل هل نحن نقصر أنفسنا على عمل كمي فقط؟ حيث أننا هنا ينبغي أن نتخذ موقفاً بشأن المسائل الجوهرية والمسألة النوعية وليس الكم فقط وأننا كلجنة قانونية إلى دورنا بإنشاء قانون للفضاء.

**الرئيس:** شكراً جزيلاً للسيد ممثل كولومبيا. وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي وهو السيد ممثل شيلي، أود أن أتقدم بتعليق مقتضب.

أنا لن أتطرق إلى ما قلتموه بشأن الإحصاءات وبشأن المصادقة على المعاهدات لأننا لدينا خبراء متخصصون في هذه المسألة من المكتب القانوني، ولكن هناك مسألة تشير إلى اتفاق ضمني أو اتفاق صريح فيما بيننا. وكما قلت أنت، نحن لا نخوض في إحصاءات بالنسبة للدول التي صادقت وتلك التي لم تصادق ولكن في نهاية المطاف ندرك أننا نتحدث عن عدد ولا عن محتوى ولا عن جوهر. وهذا أمر يتناوله الفريق العامل الذي يترأسه السيد ممثل اليونان، وهو سوف يترأس هذا الفريق بعد لحظات وذلك لتناول جوهر هذه... والحقيقة أنه في المرة الأخيرة، فإن هذه اللجنة القانونية قد وضعت معايير قانونية كانت تعد بمثابة مبادئ يرتكز إليها اعتمادتها الجمعية العامة، فالجمعية العامة هي التي تضي طابع الإلزام على هذه المبادئ

وتجربته وسيتعين علينا ربما أن نجد الوسيلة اللائقة، ونرسل برسالة لممثل الأمين العام هنا في فيينا، أي السيد كوستا، ونطلب فيها أن يعين شخصاً يستوفي الشروط اللازمة من الفعالية والتعاون التي اتسم بها السيد كماشيو، وهذه مهمة ليست ببسيطة، وأن يأخذ بعين الاعتبار خاصة احتياجات الدول النامية.

الآن ثانياً، لدي إعلان للغد، طُلب إلي أن ادلي بالبيان التالي، سأرفع هذه الجلسة كي يعقد الفريق العامل اجتماعه الثالث. وأذكركم بالعمل الذي ينتظرنا غداً. نجتمع في العاشرة، نستأنف ونعلق النظر في البند الرابع. وبعد ذلك ننتقل للبند الخامس، وربما إذا ما أتاحت فرصة زمنية كافية سنتناول البند السادس. الفريق العامل المعني بالبند الرابع، أو بالأحرى الفريق العامل المعني بالبند السادس سيعقد بعد ذلك اجتماعه الأول.

والآن أود أن أطلب من وفد ألمانيا أن يتصل بالسيد كاي شروغل بحيث يعد للعمل الذي سيتأمله في إطار الفريق العامل بدءاً من يوم الجمعة. الفريق الذي سيتأمله السيد شروغل له أهمية بالغة وبالتالي علينا أن نخصص له الوقت الكافي، وكما قلت بالأمس علينا أن نضمن للفريق الحصول على الوقت الكافي للعمل. غداً إذاً. هذا هو برنامج العمل وهناك كذلك عرض من جانب منظمة الملكية الفكرية الدولية، وهي مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للقضاء وهي مسألة لم ندرسها بالقدر الكافي في الماضي، فهناك عناصر عديدة مرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. إذاً هذا العرض يمكن أن يسهم في إطلاق حوار ونقاش حول هذا الموضوع وتبسيط الضوء على عدد من الجوانب التي أرى شخصياً أنها لم تحظى بدراسة كافية من قبل.

أرفع هذه الجلسة الآن، وأعلن اجتماع الفريق العامل بعدها.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٤

ولكن، أعتقد أنه كانت هناك فقرة في قرار عام حول الفضاء الخارجي جاءت فيها، أن الجمعية العامة قررت أنه ليس هناك حاجة في تلك المرحلة لاستعراض اتفاق القمر أو تنقيحه. وحيث أن المادة ١٨ من هذا الاتفاق تنص بالفعل على إمكانية التنقيح والاستعراض بعد عشرة سنوات، فإن المبادرة يجب أن تأتي من الدول الأطراف في هذا الاتفاق. كنت فقط أود أن أوضح هذه الوقائع. شكراً.

الرئيس: شكراً جزيلاً على هذا التوضيح الواضح والجلي وهو توضيح هام كذلك. الآن الكلمة للسيد ممثل شيلي الموقر.

السيد ج. لافوركا-راميريز (شيلي) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً سيادة الرئيس، إلى حد بعيد سيادة الرئيس، التعليقات التي كنت أنوي أن أتقدم بها قدمت بالفعل. أود فقط الآن أن أحبي حماساً وحكمة السيد مندوب كولومبيا. وفي واقع الأمر إنني أوافقه الرأي في العديد من النقاط التي أثارها، فهذه البنود، في رأيي، يمكن أن نتناولها في إطار المشاورات غير الرسمية، هذا رأي إجرائي أتقدم به، المجموعة أو الفريق الذي يتأمله البروفسور كوبال. وبالنسبة للبنود الجديدة، هذا قد يشير نقاشاً مضمونياً بالنسبة للمعاهدات. وعلينا في رأيي أن نتناول ذلك في إطار الفريق دون أن يؤثر ذلك على مناقشة الموضوع في ظل اللجنة القانونية بكامل هيئتها.

الرئيس: شكراً للسيد مندوب شيلي هذا البلد الذي يقع في جنوب جنوب هذا العالم.

تعليقاتي في واقع الأمر استندت وتستند دائماً لما يقال في هذه القاعة. استمعنا إلى اقتراحات بشأن بنود قانونية جديدة. استرعي الانتباه البروفسور كوبال إليها، وفي نيتي أن أطلب إلى الفريق العامل المعني بهذا الموضوع أن يدرس ويتدارس هذه الاقتراحات وأن يجري تبادلاً لوجهات النظر في بيئة وفي جو مرن وبشكل غير ملزم مقارنة بالجلسة العامة الرسمية وذلك سعياً للتوصل لاتفاق، والقرار النهائي سيعود للجلسة العامة بطبيعة الحال.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة العامة، ربما قلت شيئاً لا يتعلق حقاً بما كنا نجريه من نقاش. فلدي انشغال حقيقي إنطلاقاً من حزيران/يونيو هذا العام، صديقي وزميلي العزيز السيد كماشيو سينتهي مدته كمدير لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، وإسهامه معنا كان عظيماً واستفدنا حقاً من خبرته